

# جريدة عمان

## التزام الدول بسداد ديون القروض

تلجأ بعض الدول، خاصة الفقيرة والنامية، للاستدانة وأخذ القروض المالية سواء من دول أخرى أو بعض المؤسسات المالية الدولية والاقليمية. ويتم إبرام العقود القانونية الحاكمة لكل ما يتعلق بهذه القروض من مرحلة الاستلام حتى مرحلة تمام السداد، وبالطبع، يتم إبرام هذه العقود بعد المناقشات المطولة بين الأطراف المتعاقدة والشد والجذب من كل طرف للسعي لتحقيق المراد أو للظفر بما يتطلع اليه من هذه العقود وما يتبعها من اجراءات.

وخلال مرحلة سريان العقد، يجب علي كل طرف الالتزام التام بتنفيذ واجباته والتزاماته وفق الكيفية التي تم الاتفاق عليها حتى لا يقع تحت طائلة خرق العقد و أو القانون أو عدم الالتزام بما يليه من واجبات تعاقدية و أو قانونية. وفي العادة تحرص الدول المقترضة علي الالتزام التام بتنفيذ كل التزاماتها وبالطريقة التي تم تحديدها في العقد، وكذلك بما يرضي الطرف الآخر أي الجهة التي قامت بتقديم القرض والتسهيلات المالية، وفي هذا احقاق للحق وربما أيضا طمعا في توطيد العلاقات وتمهيدها لتطلعا للعلاقات المستقبلية القوية.

ولكن في بعض الحالات قد تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن وربما تتعثر الدول المقترضة في تنفيذ واجباتها خاصة في اعادة سداد مبلغ القرض أو القروض وفي هذا، بالطبع، عدة محاذير من أهمها تلك المحاذير القانونية الناتجة بسبب عدم السداد تنفيذا لواجبات العقد ومن هذا يأتي الفشل في تنفيذ بنود العقد أو خرق العقد مما يستدعي التدخل واللجوء للقانون بغرض تنفيذ العقد، وكما نعلم فالعقد شريعة المتعاقدين.

وأیضا ربما تحدث حالات معينة تستدعي الدراسة الشاملة لتنفيذ الواجبات، بما في ذلك المتطلبات والواجبات القانونية وغيرها. والأزمة المالية الحادة التي تعرضت لها اليونان في الأشهر السابقة ربما تكون خير مثال يستوجب التوقف واعادة النظر في مثل هذه الحالات خاصة في كيفية تنفيذ الواجبات التعاقدية والالتزام بإعادة سداد القروض والالتزامات المالية في حينه وفق الكيفية المتفق عليها ووفق منطوق العقود المبرمة.

تعرضت اليونان لأزمة بل ولأزمات مالية حادة بسبب العديد من المشاكل الداخلية، وربما يكون هناك أيضا مشاكل بسبب تدخلات خارجية، وبسببها فشلت اليونان في اعادة سداد قروضها للدول والبنوك الأوروبية

وتضاعفت الالتزامات وتزايدت الديون علي كاهل اليونان للدرجة التي قادتها للإفلاس المالي والانهيار المالي التام في كل القطاعات.

وانهيار اليونان هنا له انعكاسات أخرى وذلك لارتباط اليونان بالمجموعة الأوروبية، وهذا الارتباط يستدعي التعاون بين اليونان من جهة ودول المجموعة الأوروبية من الجهة الأخرى لأن أي قرار تتخذه اليونان ، ومن ناحية مبدئية، يجب ألا يتعارض مع المعاهدات النقدية المبرمة بين مجموعة الدول الأوروبية.

فمثلا، إذا كانت اليونان خارج منظومة الاتحاد النقدي الأوربي ومنطقة اليورو فيجوز لها التفكير الجدي في اللجوء لتخفيض العملة الوطنية، إذا رأت ضرورة في ذلك للخروج من الأزمة المالية وهذا الاجراء من ضمن ما تلجأ له العديد من الدول عندما تواجه أزمة، وآخر مثال حي لهذا الصين حيث قامت بتخفيض عملتها عدة مرات عندما تعرضت لهزة البورصة الأخيرة.

ولكن بما أن اليونان داخل منظومة اليورو فانه لا يجوز لها تخفيض العملة لارتباطها باليورو. ولهذا الوضع الخاص الرابط بين مجموعة منطقة اليورو، اضطرت مجموعة الدول الأوروبية بقيادة ألمانيا للتحرك لتقديم كل الدعم المالي المطلوب لمحاولة انقاذ اليونان من الانهيار لأنها جزء من الكل الذي يربط الجميع... أي ان ما قامت به ألمانيا ومن معها من بعض دول أوروبا ينطبق عليه، وكما يقولون، مجبر أخاك لا بطل.

ومصائب قوم عند قوم فوائد، وبسبب أزمة اليونان، طفحت بعض المسائل القانونية التي تستدعي الوقوف عندها وربما لمحاولة الاستفادة منها عند الضرورة. ومما طرأ للنقاش بسبب أزمة اليونان، بعض أحكام المعاهدة الأوروبية المتعلقة بعمل دول مجموعة الاتحاد الأوربي وخاصة المادة (125) من المعاهدة الأوروبية.

اذ أن بعض الألمان لجأوا للمحكمة في بلدهم ضد الاجراءات التي قامت بها الحكومة الألمانية لأنه ليس من واجب ألمانيا تقديم المساعدات لليونان للخروج من هذه الأزمة، وذلك استنادا الي أن هذه المادة (125) من المعاهدة الأوروبية تشير الي أنه "لا ينبغي علي البلدان الالتزام بسداد ديون الدول الأخرى" وعليه يجوز لليونان وبسبب الظروف التي تمر بها عدم الالتزام بإعادة سداد ديون القروض والالتزامات المالية المترتبة عليها للدول الأخرى.

ولكن ارتفعت العديد من الأصوات في داخل ألمانيا وبعض الدول الأوروبية وهي تقول أن هذا ينطبق فقط علي البلدان التي تخرج من منظومة الاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو، ولكن اذا لم تخرج الدولة فيجب عليها الالتزام بسداد التزاماتها الناتجة من القروض، وبما أن اليونان لم تخرج من المنظومة فيجب عليها الالتزام بالسداد، وليس العكس.

هذا التفسير لأحكام المادة أعلاه والذي يعطي الدول الحق في عدم سداد التزاماتها للدول الأخرى، اذا تم تأييده فهو قد يفتح الباب أمام الدول بعدم سداد التزاماتها. وفي هذا قد يكون فاتحة شهية ومنفذا للهروب من الالتزامات التعاقدية والقانونية.

وهل تقبل أوروبا بهذا المنطق اذا رفضت دول العالم الثالث وغيرها من الدول خارج المجموعة الأوروبية ومنطقة اليورو سداد قروضها؟ وهل يجوز فرض الالتزام علي دول وعدم فرضه علي دول أخرى، وماذا ينجم عن هذا؟

أعتقد أن الأمر في غاية الأهمية والحساسية، لأنه قد يقود لتضارب في المواقف وتباين في الآراء. وعليه ربما نحتاج لتدخل المحاكم خاصة في أوروبا، خاصة محكمة العدل الأوروبية، لتقديم أحكام واضحة تقود للتفسير الملانم لهذه المادة التي تتضمنها المعاهدة الأوروبية الخاصة بعمل دول مجموعة الاتحاد الأوروبي. وبالعدم، ربما يكون مناسباً التفكير الجاد في إعادة صياغة أحكام المعاهدة الأوروبية لإزالة ما قد ينجم أو يطرأ منها من غموض والتباس ، خاصة وأن بعض هذه الدول الأوروبية ليست ببعيدة عن شبح حدوث المشاكل الاقتصادية ...

د. عبد القادر ورسمه غالب

المستشار القانوني ورئيس دائرة الشؤون القانونية لمجموعة بنك البحرين والكويت

وأستاذ قوانين الأعمال والتجارة بالجامعة الأمريكية بالبحرين

Email: [awghalib@hotmail.com](mailto:awghalib@hotmail.com)

Twitter: @1awg